مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 39- عدد 1 (2023): 143-156

Damascus University Journal of arts and humanities sciences
Vol 39 No.1 (2023):143-156

السكن العشوائي في حي مشاع الأربعين في مدينة حماه ومدى كفاءة الخدمات فيه

محمد أنس السطوف[1]، أ.م.د رندة اللبابيدي[2]

1طالب دكتوراه، قسم الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق.
Mohamadanas.alstouf@damascusuniversity.edu.sy

2 استاذ مساعد، قسم الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق.

الملخص

نتج عن الزيادة السكانية الكبيرة في مدينة حماه التوسع العمراني، وزيادة الرقعة التي تشغلها المدينة على حساب المناطق القريبة منها، وما زاد الأمر سوءًا الأوضاع السياسية التي أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان من إدلب وريف دمشق، وتمركزهم حول مدينة حماه.

فبعد أن كانت بساتين مدينة حماه الرئة التي تتنفس منها المدينة، والقاعدة التي تحصل منها على غذائها، أصبحت تعاني من تصحر الأراضي الزراعية وتناقص الموارد المائية السطحية والجوفية وتراجعٍ في الإنتاج الزراعي، وأخذ هذا التوسع في البساتين الشمالية الشرقية منحًا تصاعديًا سرطانياً، وأصبحت تنتشر الأحياء العشوائية على أطراف المدينة كحي كازو والضاهرية ومشاع الأربعين والصواعق، بسبب ارتفاع سعر السكن داخل المدينة وبسبب النزوح والهجرة، والسكن العشوائي أحد أهم المشكلات التي تواجه الحكومة السورية، ومضى عليها سنوات طويلة دون حل، ما أدى إلى الإهمال في عدد كبير من التجمعات السكانية المخالفة؛ إذ بلغ عددها (1,2) مليون مسكن عشوائي حتى عام 2018م في سورية[1]، تحتاج إلى نحو (1200) مليار ليرة لمعالجتها وتفتقر إلى الشوارع والحدائق وأبنية الخدمات العامة وإلى ملامح الهندسة المعمارية، وأصبح السكن العشوائي يطوق المدن الكبرى وتبلغ مساحته في حماه (1430)هكتار[2]، ونسبة لا يستهان بها من سكان سورية يقطنون المناطق العشوائية. أسهم السكن العشوائي في زيادة العرض وفي تأمين (65%) من السكن في مدينة حماه و(50%) على مستوى القطر ووصلت نسبة المخالفات إلى (36%) من سكان مدينة حماه لعام 2020م[3].

الكلمات المفتاحية: التوسع العمراني، الأحياء العشوائية، السكن العشوائي.

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

[1] المكتب المركزي للإحصاء في مدينة حماه.
[2] المكتب المركزي للإحصاء
[3] مديرية العمران والتخطيط العمراني في مدينة حماه.

Random housing in the Masha'a Al-Arba'een neighborhood in the city of Hama and the efficiency of services in it.

Dr. Randa Lababidi[3] Mohamad anas alstoof[4]

3 Assistant Professor, Department of geography, College of Arts and Humanities, Damascus University.

4 PhD student, Department of geography, College of Arts and Humanities, Damascus University.

Abstract:

The large population increase in the city of Hama resulted in urban expansion, and an increase in the area occupied by the city at the expense of the nearby areas, and what worsened the political situation, This expansion occurred in the absence of planning, which had negative effects on the environment, population, economy and construction alike. After the orchards of the city of Hama were the lung from which the city breathes and the base from which it obtains its food, it has become suffering from desertification of agricultural lands, decreasing surface and ground water resources, and a decline.

And random housing is one of the most important problems facing the Syrian government, and it has gone on for many years without a solution, which led to neglect in a large number of violating communities, as their number reached 1.2 million random housing until 2018, which needs about 1200 billion Syrian pounds. It lacks streets, parks, public service buildings and architectural features.

Unplanned housing has surrounded major cities, with an area of 1430 hectares in Hama, and a significant proportion of the Syrian population resides in slum areas. The random housing contributed to increasing the supply and securing (65%) of the housing in the city of Hama and (50%) at the country level, and the percentage of violations reached (36%) of the residents of the city of Hama for the year 2020

Key words: Urban expansion, slums, slum housing.

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a

CC BY- NC-SA

أهمية البحث:

يعدّ حي مشاع الأربعين أحد أحياء مدينة حماه، وقد استقطبت كثيرًا من المهاجرين سواء من محافظة حماه أو من المحافظات الأخرى مثل إدلب والرقة وحلب، ويعود السبب في ذلك لقربها النسبي من مدينة حماه، ورخص أسعار العقارات مقارنة بباقي أحياء المدينة.

نشأ السكن العشوائي نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين بالإضافة إلى الزيادة السكانية الطبيعية في ظل غياب التخطيط العمراني.

شكل السكن العشوائي حلقة دائرية حول مدينة حماه منتشرًا بشكل دائري يحيط بالمدينة ومنها حي مشاع الأربعين وحي مشاع جنوب الملعب وحي كازو والضاهرية وغيرها.

مشكلة البحث وفرضياته:

تكمن مشكلة البحث في عدم التوازن بين الزيادة السكانية والتخطيط العمراني مما يؤدي إلى قيام سكن خاضع لتنظيم وتخطيط أفراد مما يخل بالتخطيط العمراني ويقف عائقًا أمام عملية التنمية.

وانطلاقًا من ذلك يمكن صياغة فرضيات البحث كالآتي.

-تختلف التركيبة السكانية (الولادات والوفيات والتركيب الاقتصادي وأمد الحياة.....) في السكن العشوائي للحي في مدينة حماه عن السكن في الأحياء المنظمة.

-هناك علاقة واضحة بين السكن العشوائي وانخفاض مساحة المسكن.

-يعد غياب التخطيط العمراني وضعف فاعلية تنفيذه سببًا للتوسعات العمرانية العشوائية في مدينة حماه.

أهداف البحث:

-تحليل الأوضاع السكانية لحي مشاع الأربعين في مدينة حماه.

-رصد الأسباب الكامنة في نشوء هذا الحي.

-تحديد الواقع الخدمي في الحي والمتطلبات الكفيلة بتحسن الواقع الخدمي والعمراني.

منهجية البحث:

-المنهج الوصفي التحليلي: وذلك في دراسة عوامل ظهور العمران العشوائي في المدينة وخصائصه الخدمية والاقتصادية والسكانية.

-المنهج التاريخي: الذي يعتمد على دراسة تاريخ تطور الحي تاريخيًا والتغيرات التي طرأت على بنيتها العمرانية والسكانية والخدمية.

-المنهج الاستقرائي: وذلك لاستشراف آفاق التطوير المستقبلي للحي على ضوء تحليل واقعها ودراسة مشكلاتها.

-المنهج اللاندشافتي: وذلك لدراسة النماذج المتنوعة لاستخدامات الأراضي في الحي (السكني، الخدمي، الاقتصادي).

-المنهج الكارتوغرافي: وذلك لتمثيل البيانات وإخراجها بطريقة كارتوغرافية بتطبيق برنامج نظم المعلومات الجغرافية.

-الدراسة الميدانية: التي اعتمد عليها الباحث بشكل مباشر لدراسة الواقع البشري والعمراني والخدمي في الحي.

حدود الدراسة:

المحدد الزماني: تم إجراء الدراسة عام 2021م.

المحدد المكاني: اشتملت الدراسة على حي مشاع الأربعين المخالف لمدينة حماه.

الدراسات السابقة:

-دراسة المكتب المركزي للإحصاء بعنوان (مناطق السكن العشوائي في سورية وربطها مع خصائص الأسر والسكان) لعام 2007. وقد أعد هذه الدراسة المهندس أياس الدايري معاون المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان لشؤون التخطيط والدراسات الإسكانية اعتمد في هذه الدراسة على وصف الأوضاع السكانية وتحليلها، والسكن ثم استنتج أن المؤشرات الكمية (عدد سكان، عدد مساكن، الكثافة السكانية) الأكثر سوءًا لمناطق السكن العشوائي هي في المحافظات الرئيسية(دمشق وريفها، حلب، وحمص)

واقتراح العديد من المقترحات أهمها أخذ خصوصية كل منطقة عشوائية، وأسباب نشوئها بعين الاعتبار عند صياغة الحلول وبرامج التدخل فيها.

-دراسة وزارة الإسكان والمرافق بالتعاون مع برنامج إدارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية U.M.P بعنوان (السكن العشوائي) لعام 1998 وكان من أهم مقترحاتها الاطلاع على الخبرات العالمية المختلفة، والاستفادة منها وتجنب السلبيات فيها.

-الربداوي، قاسم. المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية. منشورات جامعة دمشق، عام 2013 – 2014م.

-الربداوي، قاسم. (2015). النمو السكاني ومشكلة السكن العشوائي في مدن ومراكز المحافظات السورية بين الأعوام 1981-2010م، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد الثالث.

-رفلة، يوسف. (2015). مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف. مجلة البحوث الجغرافية، العدد 1.

-الزايد، إيمان. (2002). النمو السكاني والتوسع العمراني في إقليم دمشق. دكتوراه. البشرية. قسم الجغرافية. كلية الآداب والعلوم الانسانية. جامعة دمشق. دمشق: سورية؛ إذ قامت الباحثة بدراسة الواقع البشري والعمراني في مدينة دمشق وتطرقت إلى دراسة الأحياء المخالفة في المدينة وبنيتها العمرانية والخدمية واستشراق الآفاق المستقبلية لتطويرها.

-الدراسة الميدانية للطالب؛ إذ اعتمد الطالب على الدراسة الميدانية في الحصول على البيانات التي تخص البنية العمرانية والسكانية والخدمية في الحي، والحي لم يدرس من قبل دراسة مباشرة، لذلك تمَّ تسليط الضوء على الواقع العمراني والخدمي في الحي من خلال الدراسة الميدانية.

أولًا: موقع وحدود الحي

يقع حي الأربعين شمال شرق مدينة حماه ويتبع إداريًا إلى المنطقة الخامسة من المدينة، كون المدينة مقسمة إلى ست مناطق إدارية، يحد الحي من الشمال حي الصواعق ومن الجنوب الشرقي حي القصور ومن الشرق حي المزارب ومن الغرب حي الشهداء ومن الجنوب حي الفيحاء.

الخريطة رقم (1) أحياء مدينة حماه، وموقع حي الأربعين من المدينة.

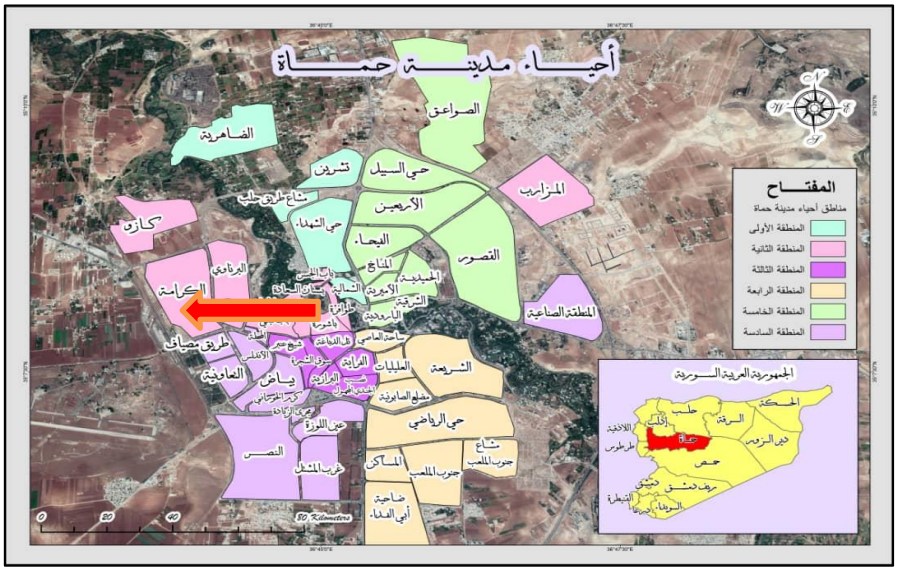

المصدر: مديرية التخطيط العمراني في مدينة حماه، تمَّ تعديلها من قبل الطالب.

ثانيًا–الخصائص البشرية في حي مشاع الأربعين في مدينة حماه:

أ–تطور عدد السكان في الحي:

بلغ عدد سكان مدينة حماه 776850/ نسمة لعام 2020م[1]، في حين بلغ عدد السكان في الأحياء المخالفة في المدينة نحو 278/ ألف نسمة للعام ذاته[2] أي ما نسبته نحو (36%) من مجموع سكان الأحياء السكنية في المدينة، وبلغ عدد سكان حي الأربعين نحو 14500 للعام ذاته[3].

بلغ عدد الأسر 1812 أسرة أي متوسط حجم الأسرة ثمانية أفراد وقد بلغت على مستوى المدينة خمسة أفراد لكل أسرة، مما يدل على ارتفاع متوسط حجم الأسرة في السكن العشوائي في هذا الحي.

ب–التوزع الجغرافي للسكان.

ينقسم العمران السكني ضمن الحي إلى عمران منظم يقع جنوب الحي أما العمران غير المنظم يقع شمال الحي ومعظمه عشوائي التنظيم وتبلغ نسبة السكان المتركزين ضمن أبنية سكنية عشوائية نحو (70%) من مساحة الحي وبلغت كثافة السكان جنوب الحي نحو (2540نسمة/كم^2)، أما في شمال الحي فقد بلغت نحو(4521نسمة/كم^2)[4].

ج–الهجرة:

اختلفت الأسباب الكامنة للهجرة مما أدى إلى الاختلاف في أسباب تشكل هذا الحي.

1- أسباب سياسية: نتيجة العدو الصهيوني على منطقة الجولان؛ إذ نزحت أعداد بشرية هائلة من الأسر إلى مدينة دمشق وحماه وما حولها، والتجأ هؤلاء إلى المدارس في البداية، وبعد ذلك انتقل قسم كبير منهم إلى الأحياء المجاورة لهذه المدارس. بلغت نسبة الساكنين في هذا الحي من منطقة الجولان نحو 24.5%[5]. إذ وزّعت استمارة على 550شخص من سكان الحي كما هو موضح في الملحق رقم (1)، تمَّ استنتاج هذه النسب إضافة إلى بيانات مختار الحي، إضافة إلى الهجرة الوافدة إلى المدينة من محافظة إدلب والرقة ودير الزور وأرياف مدينة حماه ولا سيما من مدن الطيبة وصوران وحلفايا نتيجة الأوضاع السياسية التي لحقت بالبلاد؛ إذ بلغت نسبتهم من باقي المحافظات نحو 21%، أما من ريف المحافظة فبلغت نسبتهم 16%، أي أنَّ مجموع السكان القادمين من خارج المدينة بلغ 61.5% من مجموع سكان الحي و38.5% هم سكان محليين من سكان المدينة[6].

2- أسباب تنموية: وجود فجوة بين مدينة حماه والمحافظات الأخرى دفعت بالكثير من السكان للقدوم إلى المدينة، وريفها طمعًا بالعمل.

3- أسباب تقنية: صدور قرار الاستملاك، وعدم توفير منازل للقاطنين بالإضافة إلى تراخي البلدية بالسماح للسكان بالبناء في الحي في ظل غياب المخططات العمرانية المتناسبة مع عدد السكان وقد بلغ عدد السكان الذين هم من مدينة حماه في هذا الحي 38.5%.

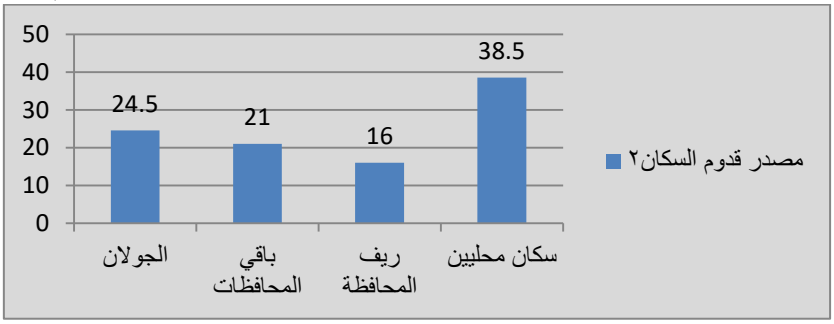

الشكل رقم (1) تصنيف السكان في حي مشاع الأربعين حسب مصدر قدوم السكان.

من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

[1] دائرة النفوس العامة في مدينة حماه.
[2] المكتب المركزي للإحصاء في مدينة حماه.
[3] دائرة النفوس العامة في مدينة حماه.
[4] مختار حي مشاع الأربعين، والدراسة الميدانية للطالب.
[5] مختار حي مشاع الأربعين.
[6] مختار حي مشاع الأربعين والدراسة الميدانية للطالب.

د. التركيب العمري والنوعي للسكان:

بلغ عدد الذكور في العينة 480 في حين بلغ عدد الإناث 400 أي نسبة الجنس 120.7ذكر لكل 100 أنثى، إن نسبة النوع ترجح لصالح الذكور وهي بذلك تقترب من نسبة النوع في مناطق السكن العشوائي في محافظة حماه؛ إذ بلغت 108.6 ذكر لكل 100 أنثى[1].

تقترب نسبة عدد الذكور 55%، ونسبة عدد الإناث 45% في الحي من نسبة الذكور 51% والإناث49% في مناطق السكن المنظم في مدينة حماه[2]، مما يدل على عدم وجود اختلاف في تركيب الأسر بين مناطق السكن العشوائي والمنظم كما يؤكد على أن معظم الهجرات التي قدمت إلى الحي هجرات أسر، وليست هجرات فردية.

بلغ عدد السكان الذين أعمارهم أقل من 15 سنة ضمن العينة 32,2%، وهي بذلك أقل من نسبة الأطفال على مستوى مدينة حماه؛ إذ بلغت 35.4% للسكن العشوائي والمنظم، في حين بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم 15–64 مشكلين نحو 61% من مجموع السكان، وهي بذلك أعلى من نسبة القوى البشرية في محافظة حماه للسكن العشوائي والمنظم على حدٍ سواء؛ بلغت على الترتيب 60.9%، أما كبار السن فقد بلغت نسبتهم في الحي نحو 6,8% من مجموع السكان، أما على مستوى المدينة فقد بلغت نسبة كبار السن نحو (8,1%)[3].

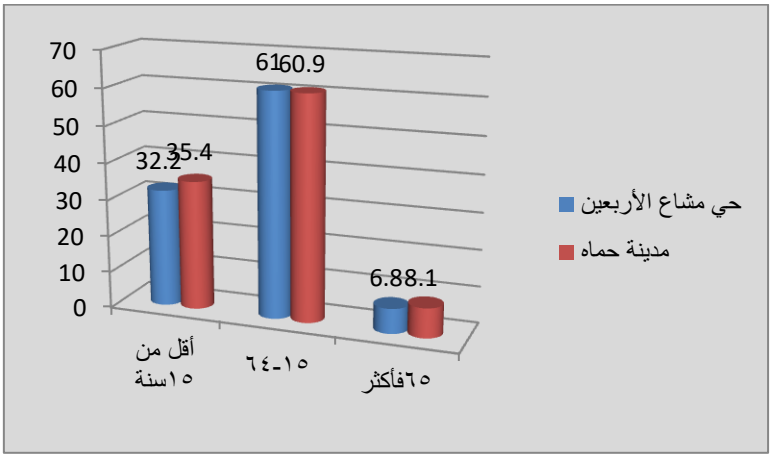

الشكل رقم (2) تصنيف السكان حسب الفئات العمرية ومقارنتها بمدينة حماه لعام 2020م.

المصدر: دائرة النفوس العامة وبيانات مختار حي مشاع الأربعين.

من الدراسة تبين أن حي مشاع الأربعين مجتمعٌ شابٌ لارتفاع نسبة الشباب من العمر، مما يرفد عملية التنمية بعناصر شابة، كما يتطلب من الدولة تأمين فرص عمل، ولا سيما للذكور لأنها تعتبر المعيل الرئيس حسب ثقافة هذه الأسر، وهي تحظى بالنسبة الأعلى في هذا الحي.

ومن تحليل الهرم العمري للسكان في حي مشاع الأربعين في مدينة حماه يظهر بوضوح تباين التركيب العمري بين سكان الحي وسكان مدينة حماه؛ إذ إن هرم السكان لريف دمشق يمتاز بقاعدة عريضة وإن الفئة العمرية بين 5–9 هي الأكثر عددًا، في حين يمتاز الهرم السكاني للحي المدروس بقاعدة ضيقة، كما تبين لنا أن الفئة من 15–19 سنة هي الفئة الأكثر عددًا في الحي المدروس وهذه الفئة ضمن مرحلة التعليم الثانوي مما يدل على أن هذا المجتمع في بداية (مرحلة الشباب) وبداية مرحلة النضج، والسبب يعود إلى ارتفاع نسبة المواليد للأسر القديمة المهاجرة، في حين انخفضت نسبة المواليد للأسر المتشكلة حديثًا.

[1] : الجمهورية العربية السورية. رئاسة مجلس الوزراء. المكتب المركزي للإحصاء. مسح السكن العشوائي 2018.

[2] دائرة النفوس العامة في مدينة حماه، وبيانات مختار الحي.

[3] دائرة النفوس العامة في مدينة حماه لعام 2020م.

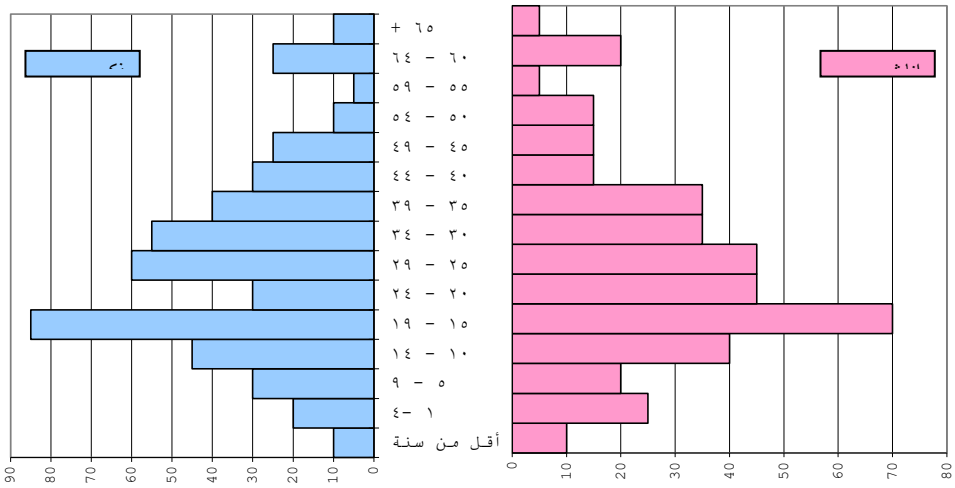

الشكل رقم (3) الهرم العمري للسكان في مدينة حماه لعام 2020م

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات النفوس العامة في مدينة حماه والدراسة الميدانية.

هـ. التركيب الاقتصادي للسكان:

تم توزيع عينة لسكان الحي كما هو موضح في الملحق رقم (1) تضمنت معرفة التركيب الاقتصادي لهم ومن التحليل تبين أنه بلغ عدد العاملين 290 شخصًا من حجم العينة وكانت أكبر نسبة للعاملين في القطاع الخدمي 95.4% من عدد العاملين؛ إذ بلغ عددهم 270 شخصًا، في حين بلغت نسبة العاملين في الصناعة 4.6% ؛ إذ بلغ عددهم 20 في حين لا يعمل أحد في الزراعة ضمن العينة المدروسة.

بلغ معدل الإعالة الخام* 37.5% أي كل شخص يعيل ثلاثة أشخاص لذلك ارتفع متوسط دخل الأسرة ل.س إلى 367600[1] وهو بذلك يفوق متوسط إنفاق الأسرة السورية البالغ 309250[(2)] لعام 2020م، مما يشير بشكل واضح على ارتفاع دخل الأسرة وانخفاض معدل الإعالة في حي مشاع الأربعين.

و. التركيب التعليمي:

ارتفعت نسبة الجامعيين في هذا الحي؛ إذ بلغت نسبتهم 10.6% من حجم العينة لسكان 15 سنة إلى 65 سنة، تليها نسبة الأميين؛ إذ بلغت 18.2% وهي أعلى من نسبة الأميين في مناطق السكن العشوائي والسكن المنظم في محافظة حماه وريفها؛ إذ بلغت 7.5%، 9.1% ، وذلك لأن كبار السن الذين تجاوزت أعمارهم 40 سنة معظمهم من الأميين، في حين الجيل بين 15–40 سنة معظمهم قد تعلم. وتفسير ذلك أن معظم القادمين إلى المنطقة هم من محافظة الرقة ودير الزور وريف المحافظة الذين كانوا يعملون فلاحين ومعظمهم من الأميين الذين سلبوا المصدر الأساسي لرزقهم وهو الأرض، فكان التحصيل العلمي لأبنائهم الحل الوحيد ليتمكنوا من الحصول على العمل لتأمين رزقهم ورفع مستواهم الاجتماعي. ورغم ذلك بقي التمييز النوعي بين الذكور والإناث؛ إذ بلغت نسبة الأميين من الإناث 14.4% من مجموع الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15–64 سنة؛ أي بلغ عددهن 60 من حجم العينة، في حين قلت عند الذكور لتصل إلى 7.2% من مجموع الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15–64 سنة؛ أي بلغ عددهم55 من حجم العينة. وارتفع عدد الذكور الذين هم في المرحلة الجامعية عن الإناث؛ إذ بلغ عدد الذكور 90 أي بنسبة 23.3%في حين بلغ عدد الإناث 40 أي بنسبة 16.3% في عام 2021م.

* معدل الإعالة الخام: وهو النسبة المئوية لعدد المعيلين إلى جملة السكان في جميع الأعمار.

[1] دراسة ميدانية للطالب.

[(2)]: الجمهورية العربية السورية. رئاسة مجلس الوزراء. المكتب المركزي للإحصاء. مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2020م.

الجدول رقم (1) توزع السكان حسب الحالة التعليمية في الحي ومقارنتها بمدينة حماه لعام 2018م:

	ذكر	انثى	العدد الكلي	مدينة حماه
الحالة	%	%	%	
أمي	0,7	0,9	1,8	6,7
ملم	5,3	7,1	12,8	26,4
ابتدائي	11,6	10,5	20,6	17,3
إعدادية	8,2	7,7	15,9	17,9
ثانوية	5,3	7,4	12,8	13,7
معهد متوسط	4,4	4,5	8,9	4,6
جامعة فأكثر	8,3	5,3	13,7	7,7
غير مبين	6,3	7,8	14,3	5,7
المجموع	49,6	50,4	100	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على استبيان مديرية التربية في مدينة حماه لعام 2018م.

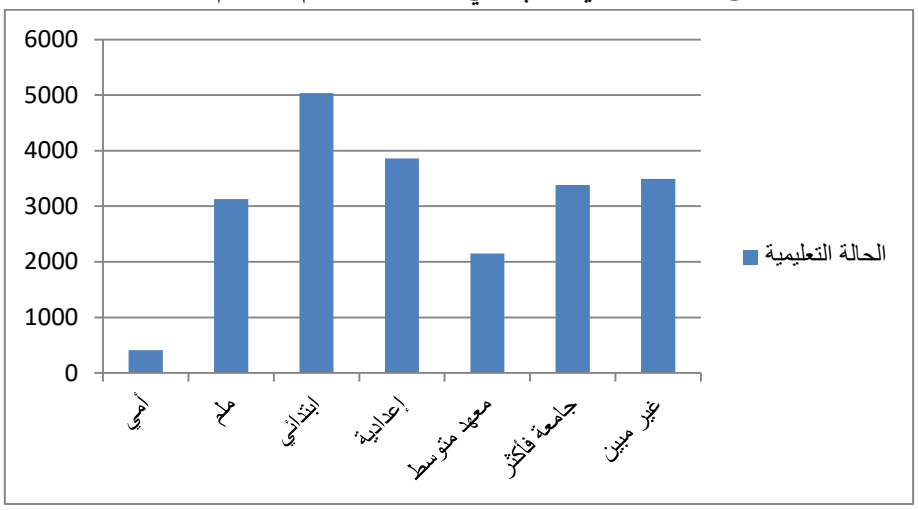

الشكل رقم (4) الحالة التعليمية لسكان حي مشاع الأربعين

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

ز –النمط العمراني للمسكن:

بلغت نسبة المساكن المنظمة 2% فقط، في حين بلغت نسبة قيد السكن في كاتب عدل بقية مفردات العينة، مما يدل على الواقع غير القانوني الذي نشأت فيه هذه المساكن، إذ إن هذا الحي وضع تحت الاستملاك لصالح مدينة حماه من أجل بناء مؤسسات خدمية لتخفيف الضغط عن المدينة.

إن مؤشر الوضع القانوني لهذه المساكن قليل جدًا مقارنة بنسبة الطابو النظامي للسكن العشوائي في مدينة حماه؛ إذ بلغت 31.5%، كما تبين من العينة عدم وجود طابو زراعي على الرغم من أن هذه الأرض عبارة عن أراضي سليخ كانت تزرع بالقمح والشعير، ولكنها بيعت عن طريق كاتب عدل ليضمن المشتري حقه.

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن 70% من البيوت ذات وضع غير جيد، فهي لا تمتلك تهوية، ولا تصل لها أشعة الشمس، وتنفصل عن المنازل الأخرى بمدخل خاص ضيق، وكل المنازل ضمن مفردات العينة هي من مادة الإسمنت المسلح، كما أن 80% من المنازل هي عبارة عن بيوت طابقية مكونة من (5–7) طوابق، ومعظم المنازل التي تقع ضمن العينة تبلغ مساحتها نحو 60م^2 ، بل ارتفعت إلى 80م^2 في 33% من هذه المنازل.

2–البنية الخدمية في حي مشاع الأربعين:

تعتبر الخدمات من العوامل المهمة التي تؤثر في السكان والبيئة أيضًا، لذلك اتخذ قرار القيادة القطرية للحزب عام 1982 بتأمين الخدمات الأساسية لمناطق السكن العشوائي ريثما يتم أخذ حلول لها.

أ–مياه الشرب: يعتمد سكان الحي على مياه نهر العاصي في تأمين مياه الشرب بالدرجة الأولى، أما في فترات الشح يتم الاعتماد على الآبار الارتوازية في المنطقة؛ إذ يعاني الحي من نقص في مياه الشرب في معظم أيام السنة بسبب زيادة ساعات التقنين ليصل إلى نحو ساعتين وصل على مدار 24ساعة لمياه الشرب عن الحي بسبب قلة المياه في المدينة وطبيعة الحي العشوائي غير مجهز بشبكات البنية التحتية لمياه الشرب، فلا يوجد آبار ارتوازية في الحي ويتم الاعتماد على الآبار في الأحياء المجاورة كحي الفيحاء والقصور، أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من المياه في عام 2018م فقد بلغت (71ليتر/يوم) وهي نسبة قليلة بالمقارنة كمية المياه اللازمة للفرد يوميًا والتي تقدر بنحو (150ليتر/يوم)[1] وذلك بسبب زيادة ساعات التقنين عن المدينة صيفًا، وهذه المعدلات أقل من نصيب الفرد من المياه على مستوى محافظة حماه والذي يبلغ (155ليتر/يوم) وأقل من نصيب الفرد من مياه الشرب على مستوى سورية والذي يبلغ (170ليتر/يوم)[2] وأدنى من نصيب الفرد من مياه الشرب على المستوى العالمي والذي بلغ (390ليتر/يوم)[3] وهذا يؤكد على أن هناك عجزًا مائيًا على مستوى الحي، أما نسبة التخديم في الحي فبلغت نحو 97% من شبكات مياه الشرب[4] لعام 2021م.

ب–الكهرباء: يتم تزويد الحي من الطاقة الكهربائية من محطة تحويل المنطقة الصناعية والتي تغذي نحو 10 أحياء تابعة للمدينة، باستطاعة تبلغ 40 ميغا/ فولت أمبير، أي أن الحي لا يوجد به محطات تحويل تغذي الحي بشكل مباشر ومعظم شبكات الكهرباء في الحي هوائية وتفتقر لأدنى أنواع التخديم؛ إذ وصلت نسبة التخديم بالكهرباء في الحي نحو (99%)، أما كمية الاستهلاك من الطاقة الكهربائية فبلغت (21231878) مليون كيلو واط ساعي في عام 2020م، أما نسبة الإنتاج من الطاقة فبلغت نحو (28324152)مليون كيلو واط ساعي للعام ذاته، وبلغت كمية الفاقد من الطاقة نحو (7092274)مليون كيلو واط ساعي، أي ما نسبته نحو (18,5%) من كمية الطاقة المعدة للاستهلاك في الحي[5].

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الكهرباء في الحي فبلغت نحو (988 ك.و.س) لعام 2018م، وهو أدنى من مثيله على مستوى مدينة حماه، والذي بلغ نحو (1089ك.و.س) وهو أدنى من مثيله على مستوى سورية، والذي بلغ (1323ك.و.س) في العام ذاته، وهو أيضًا أدنى بكثير من مثيله على مستوى العالم، والذي بلغ (2814 ك.و.س) في عام 2020م[6].

ج–الصرف الصحي: يعاني حي مشاع الأربعين من ضعف شبكة الصرف الصحي ورداءتها في معظم حارات الحي بسبب البناء العشوائي للعمران ضمنه؛ إذ بلغت نسبة التخديم في الحي نحو (88%) وهي أعلى من مثيلتها على مستوى مدينة حماه، والتي بلغت نحو (97%)؛ إذ تنتهي مياه المجاري إلى نهر العاصي، وهي تشكل نحو (80%) من مياه الصرف الخارجة من الحي، ونحو (20%) يتم تصريفها عبر حفر مجاورة للمسكن.

د–طرق النقل والمواصلات: وصلت أطوال الطرق في هذه المنطقة 16كم منها 8كم طرق إسفلتية، أما الطرق المعبدة فبلغت 4كم، والطرق الترابية بلغت 4كم؛ إذ تتركز معظم الطرق الممهدة والترابية في أطراف الحي وضمن الحارات الضيقة بسبب البنية العمرانية العشوائية لتلك الحارات وموقعها على أطراف المدينة من جهة، ووجود عدد من المزارع على أطراف تلك الحارات غير المخدمة

[1] المؤسسة العامة لمياه الشرب في مدينة حماه.
[2] بيانات المؤسسة العامة لمياه الشرب في مدينة حماه، 2018.
[3] هيئة الأمم المتحدة، بيانات حالة سكان العالم في عام 2015م.
[4] دراسة ميدانية للطالب.
[5] المؤسسة العامة للكهرباء في مدينة حماه.
[6] المكتب المركزي للإحصاء، حالة سكان العالم لعام 2018م.

بخدمات البنية التحتية الطرقية، إضافة إلى أنه لا يوجد خطوط نقل تخدم الحي بشكل مباشر مما يضطر السكان لقطع مسافة تصل لنحو 1كم للوصول إلى خطوط النقل الداخلي في المدينة ومنها يتنقلون بين أحياء المدينة[1].

هـ-الخدمات التعليمية: يشكل التعليم مؤشرًا حقيقيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعندما ترتفع نسبة السكان المتعلمين وتنخفض نسبة الأمية في المجتمع يعد ذلك مؤشرًا على تطوره وتقدمه.

أما فيما يتعلق بالواقع التعليمي فنجد من الدراسة الميدانية أنه يوجد في الحي روضة خاصة ومدرستين للتعليم الأساسي والإعدادي وافتقار الحي لمدارس التعليم الثانوي.

الجدول رقم (2) الواقع التعليمي في حي مشاع الأربعين في مدينة حماه لعام 2021م.

اسم المدرسة	المرحلة الدراسية	عدد الطلاب	الكادر التدريسي	عدد الشعب في المدرسة	متوسط عدد الطلاب في كل شعبة	مساحة المدرسة	نصيب الطلاب من المساحة
روضة الفيحاء	روضة خاصة	188	5	5	38	0,3كم	1,5م
الخوارزمي	حلقة أولى	587	17	13	45	1,1كم	1,8م
ابن الهيثم	حلقة ثانية	512	16	11	47	1كم	1,9م
المجموع	3	1287	38	31	43	2,4كم	1,7م

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسة الميدانية لعام 2021م.

من دراسة الجدول السابق يستنتج انخفاض عدد مدارس التعليمية في الحي مقارنة مع مدارس مدينة حماه والتي بلغ عددها (118) مدرسة في عام 2021م، وبلغ متوسط عدد الطلاب في كل شعبة (43) تلميذًا، وهي نسبة تعد مرتفعة بالمقارنة مع المؤشر العام للطاقة الاستيعابية للشعبة في سورية نحو (25-30) طالب لكل مراحل التعليم[2]، وهذا يعود إلى قلة عدد الشعب في المدارس وارتفاع نسبة أعداد الطلاب القادمين من خارج الحي التي تصل إلى (38%) من مجموع الطلاب، إضافةً لارتفاع أعداد الكادر التدريسي من خارج الملاك وذلك بسبب انخفاض أعداد المعلمين المثبتين في الدولة ولا سيما في مدارس الحلقة الأولى؛ إذ بلغت نسبتها (47%) من مجموع المدرسين في الحي[3]، أما بالنسبة لمتوسط عدد الطلاب لكل مدرس في الحي فقد بلغت نحو (40) طالب في الحي وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع مؤشر الأساس التخطيطي في سورية فقد بلغت (25-30) طالب، وفي مدينة حماه فقد بلغ (37) طالب[4]،

أما فيما يتعلق بدراسة مؤشرات الخدمات التعليمية الأخرى، فمن الدراسة الميدانية تبين أنَّ مساحة البناء المدرسي تعد صغيرة بالنسبة لأعداد الطلاب، وبلغ متوسط نصيب الطالب منها (1,7م^2/طالب)، وهذه المساحات غير كافية لتلبية أنشطة الطلاب، فهي تفتقر للملاعب والفسحات الخضراء وغيرها من المستلزمات.

وتبين أيضًا أنَّ متوسط نصيب الطالب من مساحة الصف في الحي بلغت (1,1م^2/طالب) وهي تعتبر قليلة بالمقارنة مع ذلك المؤشر في سورية (1,25-2م^2)[5]

وأظهرت الدراسة أيضاً أنَّ متوسط المسافة التي يقطعها الطالب للوصول الى المدرسة تبلغ (200-300م) بالنسبة للطلاب من داخل الحي، وتزيد على ذلك للطلاب من خارج الحي فتبلغ (1,5-2كم) من حي السبيل والصواعق، ويستغرق الطلاب وقتًا يقدر بنحو (15-20) دقيقة للوصول الى المدرسة[1].

---

[1] دراسة ميدانية للطالب.

[2] وزارة الإدارة المحلية، برنامج mam، على الشابكة <www.world Bank Group .org/ www.mam- sy .org>

[3] مديرية التربية في مدينة حماه، 2018م.

[4] مديرية التربية في مدينة حماه.

[5] مديرية التربية في حماه، 2018.

و–الخدمات الصحية: تعد الخدمات الصحية ذات أهمية كبيرة لأنها تتعلق بصحة الفرد والمجتمع، وتمثل إحدى معايير قياس مدى تقدم الدولة في مجال العناية والرعاية الصحية وهي عوامل مهمة من عوامل الرفاهية والسعادة للأفراد والجماعات.

وباعتبار حي مشاع الأربعين من الأحياء العشوائية في مدينة حماه فقد تبين من الدراسة الميدانية افتقار الحي إلى المشافي والمستوصفات، واقتصار الخدمات الصحية على الصيدليات والتي بلغ عددها ثماني صيدليات، أما العيادات الطبية فقد بلغ عددها 15عيادة طبية، لذا فإن سكان الحي يعتمدون على مشافي المدينة وعلى مستوصف الفيحاء لتلبية احتياجاتهم الطبية[2].

مؤشرات مدى كفاءة الخدمات الطبية في حي مشاع الأربعين: بلغ نصيب أطباء الصحة في حي مشاع الأربعين من عدد السكان (966 شخص/طبيب)، وهو أعلى من مثيله على مستوى مدينة حماه والذي يبلغ(471 شخص/طبيب)، وعلى مستوى سورية والذي يبلغ (661 شخص/طبيب)، وهذا يعود إلى قلة أطباء الصحة في الحي بالمقارنة بمدينة حماه وسورية، وبالنسبة لأطباء الأسنان فبلغ نحو (2254 شخص/طبيب)، وهو أقل من مثيله على مستوى مدينة حماه والذي بلغ (2683 شخص/طبيب)، وأعلى من مثيله على مستوى سورية البالغ (1290 شخص/ طبيب)، أما فيما يتعلق بنصيب السكان من الصيدليات في الحي فقد بلغ نحو(1812 شخص/صيدلية)، وهو يعد أعلى من مثيله على مستوى سورية والذي بلغ (1246شخص/صيدلية).[3]

أما فيما يتعلق بمؤشرات ومعايير مدى توفر المراكز الصحية في الحي فإنه يتوجب توفر مركز صحي على الأقل بالنسبة لعدد سكان الحي البالغ (14500) نسمة، وبمقارنة مثيل على مستوى سورية البالغ مركز صحي واحد لكل (14309) نسمة، وبالنسبة لمدينة حماه (22450) نسمة،[4]وهذا يشكل اكتظاظ للمراجعين في المراكز الصحية المجاورة ولا سيما أن نسبة (45%) من سكان الحي يعتمدون على مستوصف الفيحاء في تأمين مستلزماتهم الطبية.

أما فيما يتعلق بنطاق الخدمة الذي يبلغ (1100م)، فإن هذا المعيار غير محقق في الحي، ولا سيما أن المركز الصحي يقع خارج الحي فإن معظم السكان يضطرون لقطع مسافة تزيد عن (1600م) للوصول الى المستوصف.

الصورة رقم (1) تبين الواقع العمراني والخدمي في حي مشاع الأربعين

المصدر: تصوير الطالب بتاريخ 9–8–2021.

النتائج:

1- يعد السبب السياسي الناتج عن الاحتلال والعدوان الإسرائيلي لمحافظة القنيطرة عام 1967، والحرب على سورية بعد عام 2011م العامل الرئيس في تشكل هذا الحي؛ إذ كان معظم الوافدين من محافظة الرقة ودير الزور وإدلب وريف مدينة حماه . لذلك فإن 61.5% من القاطنين هم من خارج مدينة حماه لعام 2021م.

---

[1] دراسة ميدانية للطالب.
[2] دراسة ميدانية للطالب.
[3] المكتب المركزي للإحصاء، مرجع سابق.
[4] المكتب المركزي للإحصاء، المسح الأسري في سورية، 2010م

2- غياب الرؤية الواضحة والخطط الإستراتيجية لكيفية التعامل مع العمران القديم والعشوائي والارتقاء بأوضاعه، والذي كان سببًا للتوسعات العمرانية العشوائية في مدينة حماه.
3- شهدت التجمعات البشرية العشوائية في مدينة حماه ومنها حي مشاع الأربعين تغيرات في أحجامها ووظائفها في ظل غياب السياسة الحضرية الفعالة، مما شكل خللًا وعدم توازن في هرميتها بتطبيق مؤشرات الهيمنة الحضرية، وإن استمرار النمو الحجمي غير المتوازن لها في ظل غياب التخطيط العمراني وفعاليته سيشكل عاملًا رئيسيًا لظهور العشوائيات.
4- البناء في مواقع غير مناسبة، أو غير صالحة للبناء؛ إذ تهددها مخاطر طبيعية، لا سيما أنها تفتقر لدعامات البناء ونشأت دون تخطيط؛ إذ بلغت نسبة مساحة تلك المساكن (62%) من إجمالي مساحة العمران المخالف خارج حدود التنظيم لعام 2021م، وعدم تلبية الشروط الهندسية المطلوبة للبناء مما يجعل المسكن ضعيف البنية ومهددًا بالانهيار، لا يوفر لساكنيه سبل الراحة لكنه يفي بغرض إيوائهم لسهولة إشادته ورخص تكاليفها.
5- هناك نقص في الخدمات التي تلبي احتياجات السكان الحي ولا سيما الخدمات الصحية والتعليمية، مما يضطر السكان لقطع مسافة تزيد عن 2كم لتلبية احتياجاتهم من الأحياء المجاورة ولا سيما حيي الفيحاء والقصور.
6- التمديد العشوائي وغير المنظم لشبكات الكهرباء والهاتف في الحي فهي بمعظمها هوائية ممددة بين الأبنية السكنية مما يزيد من حالات التعدي عليها وتقطعها باستمرار، ولا سيما أنه لا يتوفر في الحي محطة تحويل خاصة، وإنما يعتمد على المحطات المجاورة في تغذية الحي.
7- إن عدم فاعلية تنفيذ ما خطط له بشأن إنشاء محطة معالجة في بلدة قمحانة واستجرار مياه الصرف الصحي في المدينة إليها لم يشمل جميع أحياء المدينة ولا سيما العشوائية منها؛ إذ يعتمد سكان الحي على الحفر الداخلية وعلى العاصي في تصريف مياه الصرف الصحي من الحي.

المقترحات:

1- توفير مخططات كافية لتوسع أحياء مدينة حماه ولا سيما العشوائية منها، مع الأخذ بعين الاعتبار تغير حجم الحاجات ونوعيتها لتحسين ظروف السكان ومستوى حياتهم في السكن والعمل والخدمات وزيادة الدخل والإنفاق لتجنب الوقوع في المشكلات.
2- معالجة مشكلة الأحياء العشوائية في المدينة وخارج المخطط التنظيمي في التجمعات العمرانية في مدينة حماه باتخاذ قرارات بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لهدمها وترحيلها وإعادة البناء على مراحل للحصول على أحياء نظامية مخدمة وبأبنية برجية بدلًا من المنازل العشوائية، وتعويض سكانها بمساكن نظامية، ومن ثمّ يمكن الاقتصاد في استهلاك الأرض.
3- إلغاء استثناءات البناء واتخاذ القرارات الحازمة وتطبيقها بشكل جدّي، مما يساعد على إيقاف التوسع الأفقي والشاقولي للتوسع العمراني العشوائي.
4- يتوجب تخديم الحي بالخدمات التي تفتقر لها ريثما يتم إيجاد حل تنظيمي لها، وتأمين خدمات البنية التحتية، وبناء المدارس والمستوصفات، وإعادة النظر بالمساكن العشوائية المهددة بالإنهيار؛ إذ يتوجب هدمها وإعادة بناء مساكن نظامية بشروط هندسية للجدران والقواعد الاستنادية ومواد البناء.
5- العمل على تأمين محطة كهربائية خاصة لحي مشاع الأربعين لتخفيف الضغط على محطات التحويل في الأحياء المجاورة، ومن ثمّ العمل على تحويل خطوط الكهرباء الهوائية إلى خطوط أرضية للتخفيف من عمليات السرقة والتعدي المستمر عليها.
6- الحماية والتوعية البيئية، ومنع تحويل الصرف الصحي إلى الجور الفنية أو لمياه نهر العاصي، لترشح فيما بعد إلى المياه الجوفية، والعمل على توسيع الخطة المدروسة لتصريف مياه الصرف الصحي في المدينة لتشمل جميع أحياء المدينة ولا سيما العشوائية منها.
7- إعطاء القروض لتساعد الساكن على شراء المساكن النظامية، وتوفير السعر الرخيص المتوافق مع دخل المواطنين المنخفض، ومن ثمّ معالجة السبب الرئيسي وراء توسع المساكن العشوائية.

المصادر والمراجع:

1. الربداوي، قاسم. (2001). سورية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. ج1. دمشق: سورية. وزارة الإعلام، ص:260.
2. صافيتا، محمد وعطية، عدنان. (2010–2011). جغرافية العمران. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق. ص:647.
3. أبو عيانة، فتحي محمد. (2003). جغرافية العمران– دراسة تحليلية للقرية والمدينة. الإسكندرية: مصر. دار المعرفة الجامعية. ص: 320.
4. غنيم، عثمان محمد. (2008). مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي. ط3. عمان: الأردن. جامعة عمان التطبيقية، دار الصفاء. ص: 366.
5. قماش، فيصل عزام. (1990). دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق. ص: 386.
6. اللبابيدي، رندة. قماش، فيصل. ناعس، هيثم. (2013–2014). الجغرافية الريفية والتخطيط الريفي. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق. ص: 457.
7. موسى، علي. حربة، محمد. (1985). محافظة حماه– دراسة طبيعية تاريخية بشرية واقتصادية. دمشق: سورية. منشورات وزارة الثقافة. ص 559.
8. الزايد، إيمان. (2002). النمو السكاني والتوسع العمراني في إقليم دمشق. دكتوراه. البشرية. قسم الجغرافية. كلية الأداب والعلوم الانسانية. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص: 192.
9. قدور، اسامة. (2016). الأهمية الاستراتيجية لتحديد إقليم دمشق. مجلة جامعة دمشق. مج: 32. عدد: 1. ص: 26–44. دمشق: سورية.

الدوائر الحكومية:

1–المكتب المركزي للإحصاء.
2–وزارة الإسكان.
3–دراسة ميدانية للطالب.
4–دائرة النفوس العامة
5–مختار حي مشاع الأربعين.